وقال لكون لمقابلة تزن وتحص اذا تزوجن واحفظ السبب الثالثه جوله تساوي
خمسه عشر قرشا وكان قد وهبها في حال صحته جوله عند طلاقها من تزوج لها والوصي
للزوجه تحول عن مهرها ولم يوص للابن بشئ والحال انه لم يسبق من التركه الا شئ تافه فهل
هذه الوصيه صحيحه والصوره ما ذكر امركف احكم **اجاب** رحمه الله اعلم ان الوصيه
للصفات اللاث بما ذكر باطله اذ القوله صلى الله عليه وسلم لا وصيه لوارث الا ان يجيز و
الورثه فتصح واما البنت التي وهب لها الحول حال صحته فالهبه صحيحه اذا قبضتها ولم يرجع عن
اذ للوالد ان يرجع عن هبته ولده واما الحول الذي اوصى به للزوجه فيشترط فيه ايضا
يقبله الورثه وان كانت بقدر مهرها لاختلاف الاغراض في الاعيان ومنافعها فان لجاز و
فذاك وان لم تجز واسلم لها مهرها من راس التركه اذا علمت ذلك وقلنا ببطلان الوصيه حيث
لم تجز بقيه الورثه فتقسم التركه بين جميع الورثه وهي هنا من اربعين سهما للزوجه الثمن وهو خمسه
وللابن اربعه اسهم ولكل واحده من البنات سبعه اسهم والله اعلم **مسئله** عن رجل عتق عبدا في حال
صحته واوصى له بحول معين من ايضه والحال ان الحول يخرج من الثلث فهل الوصيه صحيحه وله
ما ذكر يجب على الورثه تنفيذها واعطا العتيق الحول المذكوره فان امتنعوا الزمهم الحاكم ام كيف الحكم
اجاب رحمه الله نعم الوصيه صحيحه والصوره هذه فيجب على الورثه اعطا العتيق المذكور الحول المذكور
فان امتنعوا الزمهم الحاكم بذلك ويثاب على ذلك كما تقدم **مسئله** في رجل وصى الى عياله اذا مات ان ينفقوا عليه
طرفا من الارض فراه عليه بلا نزاع اشهر رجب وشعبان ورمضان ست حجات ففعل الورثه بعد موته ثم توفي
فاتفقوا ووقفوا عليه طرفا من الارض وجعلوا النظر للارشد منهم واستمر ذلك قدر ست سنين فتوفي
احد الورثه وخلف زوجه واراد ت ابطال الوقف والسعي في ابطاله فهل لها ذلك ام لا يجوز
ذلك واذا وقعها بعض الورثه لاجل الشريعه يجب عليه ان يعاملها بما تستحقه من الربح ام كيف
ذلك ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله اذا وصى بوقفيه حول من احوال الدور وجب عليهم تنفيذ وصيته فاذا
وقفوا المحول المذكور فالوقف صحيح كما ذكره الرافعي ولا يتوقف على اجازة الورثه فمتى اراد احدهم
اذا الصوره ان الورثه اتفقوا واتفاقهم اجازه وحكم الوقف اللزوم فليس لاحد ابطاله وليس
فيما قدمته وقفيته وانتقل ملكه الى الله تعالى ومصرفه في ابطاله رجوع في فعله واذا انهدم الربع
حاكم الشريعه رجوه وعرفه بان هذا قد صح وقفيته فاذا اصر على المعانده عرفه بما يراه زاجرا له
مسئله عن امراه اوصت لابن ابيها الذي ليس بوارث بمثل واحد من اولادها من الارض وحلت
تركه من البهائم وغيرها فهل الوصيه قاصره على مثل ما للواحد من اولادها ام يدخل في الوصيه
البهائم وغيرها وليس له مثل واحد من الاولاد من جميع التركه ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله لا يدخل الا
نصيب واحد من الاولاد من الارض اذ هو الموصى به ولا يدخل في ذلك البهائم ولا عينها والصور ما ذكر
مسئله عن رجل اوصى الى رجل له في وصيته حولا للحجه وحولا لزراعه وعين نخراجه وجعيزه مكانا لهما
الوصي

الوصي وتصرف على وفق ما ذكر له فيه اخوه وباع الحول واستاجر جلجا بعد ذلك قام رجل من ورثته
واراد ابطال الحول المذكور ويقسمه واحد ارثه فهل لهم ذلك وهل صحيح بيع الحول المذكور ام لا
اجاب رحمه الله اعلم ان موته الشخص من راس التركه وكذلك اجر المحل الواجب من راس التركه فاذا
باع الحول بثمن مثلها واستاجر لمحل بقيمتها ومهاياة المثل فقد صح ما فعله وليس للوارث ابطاله والله اعلم
مسئله عن رجل اوصى في مرض موته ان لا وارث له نحو التعصيب الا فلان او عيال فلان ولم
يكن من الورثه اهل الفروض احد فهل ورثه الموصى لهم بما يقتضي اقراره ولم تكن بينه تسمع بنسب
الموصى والموصى لهم الواحد واحدام لا بد من البينه الشامله للنسب ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله
لا قرار المذكور والفقوى على ما قاله القفال في فتاويه لمواقفته كلا منهم في الاستحقاق انه
ان قال فلان عصبتي وورثني اذا مت من غير عقب انكر هذا شيئا كما افتى به كذا زيادة تبعا للبغال القفال
وتوفي فلان وارثي وتركت اوراد لا وارث غيره فلا بد من بينه تشهد للمقر والمقر له تسمع
شهادتها وباقي قوله فقول البينه هو ابرعم فلان وان لم يسموا الورثه بينه ويمين المستحلف به اذا
كان اعلم فيمن نحكم الالحاق والله اعلم **مسئله** عن طفله مات ابوها واستولى عصبته على جميع التركه ولم
يقسم للبنت ما يخصها فنصب القاضي ووالي البلد اخوال البنت عليها فسعا الاوصيا في تخليص
ما يخص الطفله المذكوره ولم يتمكنوا من ذلك الا بعد اثبتي منها فكيف الحكم **اجاب** رحمه الله ان للوصي
ان يبدا باخراج امر التركه اذا خاف عليها كما نقله الشيخان رحمهما الله عن عامه اصحاب العبادي واقراه قال
الاذرعي وينبغي على ظنه انه لو لم يعط شيئا لاستولى عليها وهم كما قاله والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئله** عن رجل اوصى
عند موته ان له على رجل اخر دين قدره كذا الرجل قبله بحسبه وان امراة الهالك الاولى حالته
بذلك فسالت الحرمه عن الدين فقال كنت حضرت وقت ان اعطاه الدين ولم اعلم هل
قضاه ام لا فهل يثبت على المدعى عليه شئ بهذه الوصيه ام لا يثبت **اجاب** رحمه الله ان الدين المذكور
لا يثبت على الهالك الا ولا باقراره المذكور ولا بما ذكر من الوصيه المذكوره ولا بالقرائن ما لم تفد العلم بان الدين
ام لا وانما يثبت باقامة البينه من الوصي المذكور عاد له وفي حال حيوته على الاولى مع يمين الاستظهار والله اعلم
مسئله عن رجل هلك واوصى بان يحج الحجه الواجبه عنه من مكان عينه يبلغ من التزام الوصي معين فهل يجب
بالمبلغ الذي عينه ويحج الوصي المكان المعين فهل اذا حج بعض الورثه بقدر حصته من الدين
يسقط حصته من الرهن ولا لكونه هذا حكمها فقوا **اجاب** رحمه الله لا يسقط الا باداء جميع
الدين لان الرهن يصير ابتدا امر واحد والله اعلم **مسئله** في امراة وحلفت احلام وتركه من جملتها
دار الوصية بتركتها الى رجل اخر يكون نصف الباقي له ونصفها قرله فاراد الاخ للام ان يتصرف
بتركتها الى رجل اخر مقتضى وصيتها منعه الوصي **مسئله** واراد ان يتصرف هو لانه الوصي فايهما اقوى
في التصرف افتونا **اجاب** رحمه الله اعلم ان حجه الاسلام من راس التركه اذا كانت الهالكه مستطيعه وما اوصت
به للفقرا صحيح فيما خرج من ثلث التركه وما زاد فالزايد موقوف على رضى الورثه والمتصرف في الموضي به